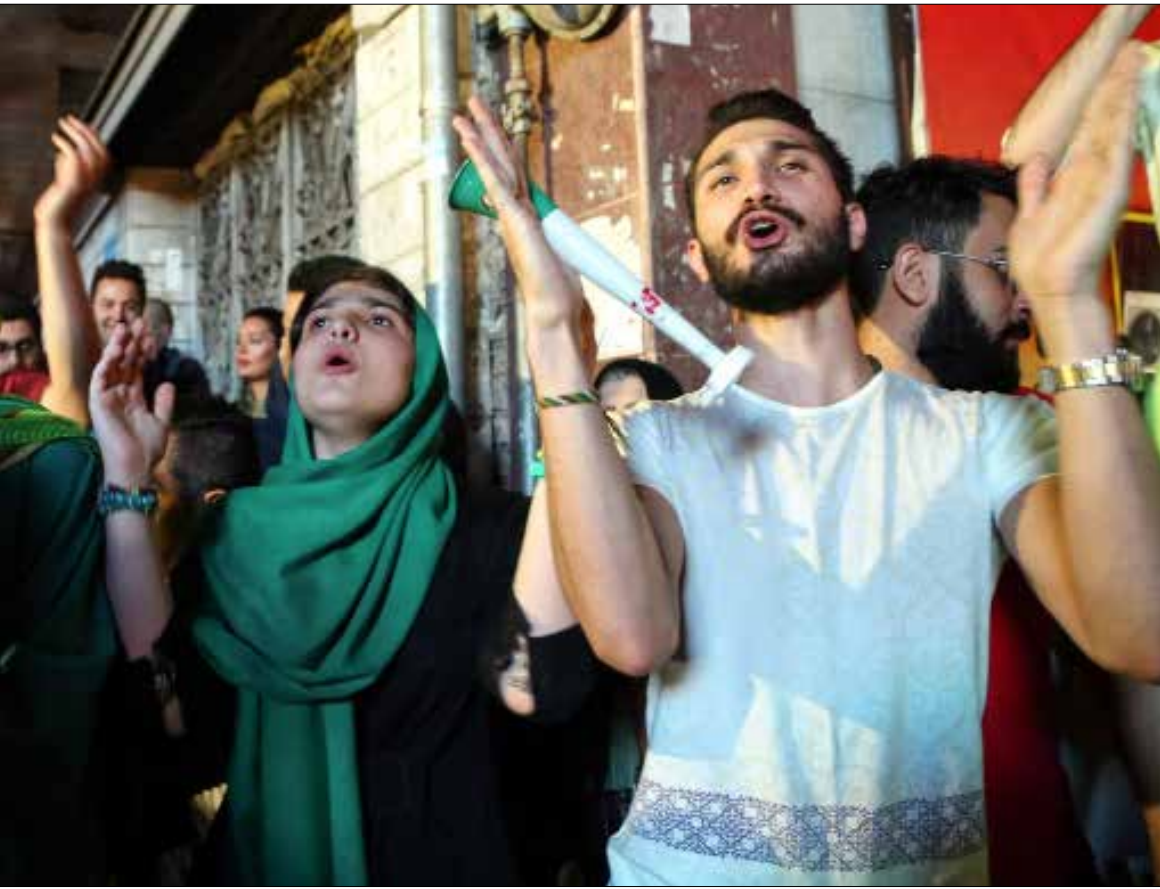


إيران تريح الجولة النووية

مواسم الحج الاقتصادي إلى إيران



ستكون إيران مستعدة لهجمات سخية من الاستثمارات ومن مخططات التطوير والانفتاح الاقتصادي (الناضول)

قد تكفي الأخبار الطيبة في بعض الأحيان لبلاسة الجراح الاقتصادية وتخفيف وطأة موجات غضب مثل التضخم. هذا ما تعيشه إيران حالياً على وقع اتفاقها التاريخي مع الغرب، بعدما أزهقتها العقوبات وأوصلتها إلى بطالة تفوق 25%. غير أن الثمار التي ستعمع بها الجمهورية المنتصرة لن يحد قطاؤها إلا ابتداءً من المدى المتوسط. وهو حدث بدأت تتهاافت عليه جميع الشركات. من بنوك لبنان إلى عمالقة التكنولوجيا الألمانية، وصولاً إلى خبراء الجو الأميركيين

حسن شقراني

لم يكد يجف الحبر بعد عن الاتفاق التاريخي الذي وقعته إيران مع القوى الدولية في شأن برنامجها النووي، حتى بدأت تحركات نووية من نوع آخر، تتعلق بسعي الشركات والدول للاستفادة من الاقتصاد الإيراني المتعطلش للتكنولوجيا، والرساميل والخبرات.

أولى بشائر الحج الاقتصادي إلى طهران ظهرت من برلين، التي ينطلق منها خلال الأيام القليلة المقبلة وفد اقتصادي بقيادة نائب المستشار، سيغمار غابريال، في استجابة



تدريجاً ومع الارتياح الاقتصادي سيقفز عدد متزايد من المهاجرين البقاء في بلادهم

سريعة لمطالب مجتمع الأعمال الألماني، الذي يُعدّ الأقوى في أوروبا. تقضي تلك المطالب بتفحص الفرص المتاحة والإطباق على ما يتيسر منها؛ والجائزة كبيرة لا شك، فهي على المستوى التجاري وحده قد تقارب 15 مليار دولار، وفقاً لتقديرات نشرتها صحيفة «فايننشال تايمز» أخيراً.

تحتاج إيران إلى كل شيء: الهواتف الذكية، الطائرات وقطع الغيار، وصولاً إلى التكنولوجيا الرفيعة لتحديث قطاعها النفطي، وهذه الحاجة تمثل



حافزاً مغرباً للشركات والبلدان التي بدأت تفرك محافظها على وقع المؤتمرات الصحافية لوزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف. فلنبدأ بالأجواء، حيث يبدو أنها ستكون من نصيب الأميركيين، وتحديدًا شركة Boeing. فأسطول الطائرات لدى الجمهورية الإسلامية عانى الأمرين، خلال العقد الماضي، واليوم يبلغ متوسط عمره 20 عاماً ويثنّ معدات وتجهيزات حيوية لعمله الأساسي؛ بلغة الأرقام التي تقدمها الهيئة الإيرانية للطيران المدني، فإن الحاجة الإيرانية المباشرة في هذا المجال تقارب 8 مليارات دولار. ولا شك أن النقاشات الجانبية بين أعضاء الوفود الدبلوماسية، من الإيراني وصولاً إلى كل وفد من دول مجموعة الخمس زائدة ألمانيا، تطرقت إلى الفرص الاقتصادية الدسمة، من العيار المذكور، التي يتبجح الانفتاح على إيران والسماح لها بالازدهار اقتصادياً.

وقد استغلّ الفريق الدبلوماسي الفذ الذي يقوده ظريف جميع الظروف المتاحة لكي يحقق لبلده نصراً مباشراً على الصعيد الاقتصادي؛ سيتم رفع العقوبات الأهم، وهي تلك المفروضة على القطاعين المالي والطاقوي، في وقت لاحق هذا العام على الأرجح، وذلك بالتوازي مع بدء تطبيق طهران التزاماتها المنصوص عليها في اتفاقية فيينا، علماً بأن الجانب الأميركي كان يعمل لإبقاء العقوبات إلى حين تنفيذ البنود

المهمة من الحالة الإيرانية الجديدة: عودة النفط الإيراني إلى الأسواق العالمية. حالياً، يعيش هذا القطاع حالة من الترهّل القاتل. للخروج منها على نحو كامل، تحتاج إيران إلى استثمار ما يفوق 200 مليار دولار، بحسب البيانات المتاحة لـ«فايننشال تايمز» نفسها.

هذه الاستثمارات لن تخرج من خزنة الدولة. أي من جيوب المواطنين الذين أضناهم التضخم وأضحوا يتبضعون حاملين كميات مُتعبة من الريالات، تماماً كما كانت حال الألمان مع المارك بعد الحرب العالمية الثانية. بل على العكس تماماً، فشرركات أوروبية مثل ENI و Royal Dutch Shell وحتى شركات أميركية وأسيوية يسرها

كليباً، فيما السقف الأعلى الذي طرحه الإيرانيون هو رفع العقوبات مباشرة قبل تحقيق أي شيء.

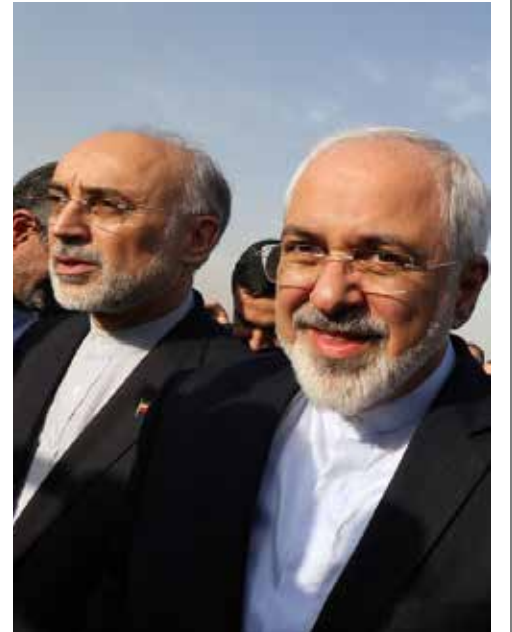
في المجال المالي، تحتاج إيران إلى تزييت عجالات مصارفها ومؤسساتها المالية المختلفة، وهنا من المتوقع أن يلعب لبنان دوراً أساسياً نظراً إلى الخبرات المالية والمصرفية الكبيرة التي يتمتع بها، إضافة إلى العلاقات الإقليمية التي شبكتها مؤسساتها على مر السنين. وبحسب موقف معهد التمويل الدولي، فإن دور لبنان يتمثل في تأمين التمويل وتأمين تدفقه، إضافة إلى إدارة الاستثمارات اللازمة التي يحتاجها الاقتصاد الإيراني. ومع الانتقال إلى الشق الآخر الحساس من «النصر الإيراني»، تبرز الحلقة

كثيراً أن تستثمر مبالغ دسمة من محافظها للحصول على فرص باستغلال الحقول أو تطوير المصافي. ستسعى تلك الشركات إلى إعادة الإنتاج الإيراني من النفط إلى مستوياته التي كانت سائدة عشية انطلاق العقوبات الاقتصادية ضد إيران؛ حينها كان التصدير عند 2,5 مليون برميل يومياً، مع العلم بأن أولى العقوبات التي فرضها المجتمع الدولي - وتحديداً الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي - على القطاع النفطي الإيراني كانت في عام 2002، حيث سرب إيرانيون معارضون أدلة عن وجود مفاعل ناتنز للتخصيب النووي. من بعدها توالى العقوبات وتمثلت بأربعة قرارات عن الأمم

اليورانيوم... فخ الاعتراف

طهران - حسن حيدر

قبل ثلاثة عشر عاماً، كشف عن مشروع نووي لتخصيب اليورانيوم في إيران. الموضوع لم يكن سرياً، فكافة دوائر الاستخبارات العالمية والإقليمية كانت على معرفة به وبتفاصيله، ولكنها أرادت أن يدب الرعب في قلوب العامة، فأعلنت عن برنامج نووي إيراني لتخصيب اليورانيوم، مع العلم أن الدول الست التي تفاوض طهران تمتلك معظم القنابل للترسانة النووية العالمية. اليورانيوم كان الشماعة التي ألصقت عليها العقوبات كافة ضد إيران، فالحساب مع طهران لم يكن على التقنيات بل على النيات. الإمكانات الإيرانية حينها لم تكن تتجاوز 305 أجهزة طرد مركزي من الجيل الأول، أوقفت جميعها في اتفاقية سعد آباد (تشرين الأول 2003)، وهو أول إعلان اتفاق نووي بين إيران



ظريف، وصالح لحي وصولهما إلى طهران اسن (ا ف ب)

إذا لم يجز التعامل معه باحترام، كذلك هدد مجلس الشورى الإيراني الغرب برفع مستوى التخصيب إلى 60 في المئة. بعد مباحثات موسكو، في حزيران 2012، اقتنع الغرب بضرورة العمل على ورقة المقترحات الإيرانية. لذا، جاءت رسالة الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية آية الله علي خامنئي، بالحاجة الأميركية للحوار.

انتهت لعبة التصعيد الإيراني عند هذا الحد، لقد جرى نصب الفخ وإحكامه، استدرجت الطريدة إليه وأصبحت في دائرة الهدف، لم يبق إلا الإطباق عليها.

في عام 2013، وصل محمد جواد ظريف إلى مبنى وزارة الخارجية الترانزي جنوبي العاصمة طهران، وتسلم هناك مقاليد التفاوض النووي، لتنتقل عملية الإطباق، الغت طهران نسبة الـ 20%، وقبلت بالقليل

الذي يسد حاجتها من اليورانيوم بنسبة 3,6%، وافقت على العمل ببعض الأمور التي لا تحتاجها، مع تقديم بعض التنازلات التي تعدّ مورد انتقاد وبحث داخلي. المهم أن الغرب سارع إلى احتواء التراجع الإيراني، على مبدأ الاعتراف بنسبة قليلة من التخصيب كبدائية، ثم العمل للإجهاز على عمليات التخصيب. كان الاستدراج الإيراني في محله، أعلن في جنيف اتفاق إطار يعترف بحق إيران بتخصيب اليورانيوم، فيما لم يسارع الإيراني إلى كشف أوقافه، فقد بقي على هودئه المعهود ووزع الابتسامات من دون أي إشارات إلى نجاح الخطة. عاد الوفد بعد ذلك إلى طهران وأعلن نصره: الغرب اعترف بتخصيب اليورانيوم على رؤوس الأشهاد، أخذ الإضاء الغربي على الأوراق التي تنص بحق تخصيب اليورانيوم بنسبة 3,6%. خرقت طهران جدار الأمم المتحدة